محليات

لماذا توقفت صيانة وتنفيذ الطرق الزراعية بطرطوس؟

| طرطوس- الوطن

لاشك أن للطرق الزراعية أهمية كبيرة في حياة المواطنين بشكل عام والمزارعين والفلاحين بشكل خاص وفي دورة الإنتاج التي تسعى الحكومة لرفع وتيرتها وهذا الأمر يقره الجميع من مسؤولين ومواطنين.

رغم ما تقدم توقفت مشاريع الطرق الزراعية في طرطوس بشكل شبه كامل منذ سحبت من الزراعة سنة ٢٠٠٤ وكلفت بها الخدمات الفنية ما أثر سلباً في الزراعة والإنتاج الزراعي والحيواني بسبب عدم إمكانية وصول الفلاحين إلى نسبة غير قليلة من أراضيهم بالآليات سواء للفلاحة والزراعة أم للقطاف ونقل المحاصيل أو لإطفاء الحرائق.. إلخ.

هذه القضية طرحناها أمام رئيس الحكومة خلال زيارته لطرطوس منتصف نيسان الماضي ومن ثم تابعناها مع مديرية الخدمات الفنية بهدف تسليط الضوء عليها أكثر ومعالجة العقبات والصعوبات التي تحول دون معالجتها وخاصة أن الحكومة أكدت وتؤكد ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي.

بداية نشير إلى أن طول شبكة الطرق الزراعية على امتداد مناطق المحافظة يبلغ حتى نهاية عام ٢٠١٦ نحو ٢٠٩٥ كيلو متراً طولياً موزعة إلى ١٣٠٠ كم طرق إسفلتية و٧٩٥ كم طرق معبدة.

وهذه الطرق كانت تتبع لمديرية الزراعة حتى عام ٢٠٠٤ تم نقلها إلى مديرية الخدمات الفنية وبعد أن أصبحت عائديتها للخدمات أصبحت أعمال تنفيذها تدرج ضمن الخطط السنوية للمديرية -كما يؤكد مدير الخدمات علي هلال رستم- حيث توضع بداية كل عدة طرق في المنطقة الواحدة في مجموعة ضمن خطة شق وتوسيع للطرق الزراعية وبعد الانتهاء من تنفيذها تدرج في الأعوام التالية ضمن خطة التعبيد والإكساء للطرق الزراعية ويتم اختيار الطرق ضمن كل مجموعة بالتنسيق بين الفعاليات الاجتماعية والحزبية وأعضاء مجلس المحافظة في كل منطقة وبعد إقرارها تتم إحالتها رسمياً إلى المديرية ليصار إلى إعداد الدراسة اللازمة لها وإجراءات الإعلان والتعاقد والتنفيذ من قبلنا.

وأضاف رستم: إن الوضع ظلّ مستمراً على هذه الحال حتى عام ٢٠١١ حيث وضعت آخر خطط الطرق الزراعية بطول إجمالي قارب ٢٧٥ كم لجميع مناطق المحافظة وتم التعاقد على بعض المجموعات وتنفيذها وبقي بعضها الآخر بطول ١٠٦ كم لم يتم التعاقد عليه نظراً لظروف البلد التي حالت دون ذلك وبموجب بلاغات رئاسة مجلس الوزراء ذات الصلة القاضية بتوقيف المشاريع غير المباشر بها تم التوقف عن تنفيذ طرق جديدة إلى أن تم مؤخراً «في عام ٢٠١٦ اختيار مجموعة طرق ضمن قطاع منطقة الدريكيش فقط من أعضاء مجلس المحافظة عن منطقة الدريكيش وهي طرق كانت واردة في خطة عام ٢٠١١ ولم تنفذ في حينها وتم التعاقد عليها وتنفيذها من الشركة العامة للطرق والجسور- فرع طرطوس بطول إجمالي قدره نحو ٩ كم.

ونتيجة نقص الاعتمادات المرصدة لبند إنشاء الطرق توقف إدراج خطة للطرق الزراعية باستثناء تنفيذ بعض الطرق التي تتم الموافقة عليها منفردة من الوزارة أحياناً أو مجلس المحافظة أحياناً أخرى وهي طرق محددة وتوجد ضرورة وحاجة ماسة لتنفيذها.

وبالنسبة لصيانة الطرق الزراعية القائمة قال رستم: لقد كانت أعمال الصيانة والتعزيل لهذه الطرق تتم بشكل دوري من ضمن الخطط السنوية وبواسطة آليات المديرية ومع تقدم الأزمة والنقص الكبير في الاعتمادات وتخفيض خطة الصيانة من ٣٥٠٠٠ م٣ مجبول إسفلتي سنوياً إلى حدود ١٠٠٠٠م٣ حالياً جراء غلاء الأسعار اقتصرت الخطط على صيانة الطرق الخدمية الرئيسية وبعض الحالات الطارئة وتنفيذ الوصلات الطرقية القصيرة ومداخل المنازل التي تخص جرحى الجيش العربي السوري (حالات الشلل أو العمى الكلي) وطرق ذوي الشهداء حتى نهاية عام ٢٠١٣.

«النقل» تتخذ إجراءات جديدة لمنع التلاعب والفساد في مديرياتها وتتوعد بأشد العقوبات

ضبط ٣٠ عملية تزوير لوكالات وتلاعب بملكية سيارات في طرطوس

| فادي بك الشريف

إجراءات جديدة اتخذتها وزارة النقل للحد من تزوير ملكية السيارات والوكالات وذلك بتوجيه مديريات النقل في المحافظات بعدم تسجيل أي مركبة إلا بعد العودة إلى الأضابير الأساسية للتأكد من صحة الوكالات إذا كانت مزورة أم لا إضافة إلى العودة لرقم الوكالة وتاريخها واتخاذ الإجراءات حيالها، إضافة إلى ضرورة التأكد المستمر من الفحص الفني للسيارات عبر الأجهزة الممغنطة، إلى جانب تشديد الرقابة على اللجان الفاحصة.

في السياق تؤكد مصادر الوزارة لـ«الوطن» أن ذلك يأتي على خلفية ضبط حالات تزوير للوكالات، إضافة إلى نقل ملكية سيارات من دون علم أصحابها رغم وجود حكم قضائي على بعضها، ناهيك عن تزوير عدد من معاملات المواطنين وذلك بالتواطؤ مع معقبي المعاملات وعدد من الموظفين ضعاف النفوس ممن أجروا أعمال تزوير لوكالات سيارات.

ولفتت المصادر إلى أن الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات الإلكترونية للحد من أعمال التزوير وتشديد أعمال الرقابة وتقصير زمن إنجاز المعاملات، إضافة إلى العودة إلى الوثائق والأضابير الأساسية وتفعيل النافذة الواحدة، معتبرة أن الوزارة حازمة في هذا الموضوع وستتخذ إجراءات صارمة تجاه المتلاعبين لضمان حقوق المواطنين واعتماد آليات واضحة لتبسيط إجراءات تنفيذ المعاملات في مديريات النقل وذلك عملاً بتوجيهات وزير النقل.

وفي السياق كشف مدير النقل في محافظة طرطوس محمد يونس أنه تم ضبط ٣٠ حالة تزوير وثائق ووكالات وملكية سيارات هذا العام، مشيراً إلى إحالة المتلاعبين على الجهات المختصة، مؤكداً تشديد الرقابة بشكل أكبر، مشيراً إلى أن الحالات المضبوطة كانت تتم بالتواطؤ مع عدد من معقبي المعاملات.

وأكد يونس أن الإجراءات الجديدة للوزارة عبر إجراء أعمال الأرشفة الإلكترونية والأتمتة وإحداث الدوائر الفرعية لتغطي مختلف المحافظات تأتي بهدف الحد من أي تلاعب بسبب انتشار بعض حالات الفساد، منوهاً بالسعي إلى تطوير آلية العمل، مشيراً إلى إحداث النافذة الواحدة في المديرية وتركيب نظام الدور الإلكتروني.

وأشار يونس إلى وجود معقبين للمعاملات وتجار السيارات هو بموجب القانون رقم ١٢ الناظم لعملهم، ذاكراً وجود نوع من الخلل والتلاعب عبر بعض أصحاب النفوس الضعيفة من معقبي المعاملات. مضيفاً: إن أفضل طريقة هي تخفيض زمن المعاملة والروتين في كل معاملة عبر جعل المعاملة تسير في اتجاه واحد.

وكشف مدير النقل أن عدد أضابير المركبات المسجلة لدى مديرية النقل منذ بداية العام وحتى تاريخه بلغ ١٦٠ ألف إضبارة بحجم رسوم مستوفاة قدرت بـ٨٠٠ مليون ليرة سورية، معتبراً أن هذا الرقم قياسي، وخاصة أن المديرية تقوم بإجراء المعاملات نيابة عن بعض المديريات التي تقع في المناطق الساخنة في الرقة ودير الزور والحسكة، ناهيك عن أعداد كبيرة من الوافدين في باقي المحافظات. مشيراً إلى تنفيذ ١١٩ ألف معاملة العام الماضي وتحصيل رسوم قدرت بـ٢,٢ مليار ليرة سورية.

كما لفت يونس إلى وجود مركبات كثيرة في طرطوس ولكن مسجلة في محافظات أخرى، مشيراً إلى أنه قريباً سيتم افتتاح دائرة نقل فرعية في القدموس لتصبح كامل محافظة طرطوس مغطاة بدوائر النقل الفرعية وذلك عبر إحداث دوائر الشيخ بدر وصافيتا والدريكيش وبانياس والصفصافة، لتقوم هذه الدوائر بإجراء أعمال الترخيص وبيانات القيد ونقل الملكية وذلك عبر زج المعاملات حسب مواكبة باقي الجهات العامة التي يرتبط عملها بعمل مديرية النقل سواء المالية أم التأمين الإلزامي أو التأمينات الاجتماعية ونقابة النقل البري.

وأضاف يونس: إن توجه الوزارة لإحداث الدوائر الفرعية يهدف إلى توفير الوقت والجهد والتكاليف وذلك بعد أن تم الحصول على قاعدة بيانات كاملة وموثقة ليتم إجراء المعاملات عن طريقها بوساطة الربط الشبكي بعد أتمتة جميع الأضابير وتنفيذ المعاملات للمواطنين بأقصر السبل.

هذا ويبين تقرير وزارة النقل أن المديريات استوفت ١٧ مليار ليرة سورية لقاء تنفيذ أضابير ومعاملات المواطنين خلال العام الماضي بزيادة قدرت بـ٦ مليارات ليرة عن عام ٢٠١٥، وكان وزير النقل قد شدد على عدم التساهل مع أي موظف مقصر في مديريته وعلى منع أي ابتزاز للمواطن، مؤكداً عدم التساهل مع أي مدير يتهاون مع موظفيه، وأن على المدير كشف الإساءة لا أن ينتظر الجهات المختصة.

> يونس لـ«الوطن»: معقبو معاملات متواطئون
>
> ٦ دوائر فرعية وتسجيل ١٦٠ ألف مركبة منذ بداية العام

عودة مشروع مياه آبار الرشيدة إلى العمل بعد توقف سنوات

| السويداء- عبير صيموعة

عادت مياه الشرب لإحياء الحياة في القرى الحدودية الشرقية المحاذية لبادية السويداء بعد أن تمكنت مؤسسة مياه السويداء بعد استرجاع آبار الرشيدة التي كانت تحت سيطرة المجموعات المسلحة، من تشغيل بئر من الآبار الأربع المحفورة ضمن مشروع آبار الرشيدة مع عجزها عن تشغيل باقي الآبار نظراً للأضرار المادية الكبيرة التي لحقت بالآبار هناك إضافة إلى محطات الضخ الأربعة التي خرجت جميعها عن الخدمة.

وبين مدير المؤسسة وائل شقير أن العمل جار على تأهيل مشروع الرشيدة ووضعه في الخدمة بعد تطهير موقع آبار ومحطات الضخ ضمنه من العصابات المسلحة وبتكلفة تقديرية للمشروع نحو ٢٠٠ مليون ل. س نظرا لأعمال التخريب التي طالت المشروع من مجموعات ضخ غاطسة وكابلات ومجموعات ضخ أفقية إضافة إلى لوحات التحكم وترميم الخزانات التجميعية مع مجموعات التوليد.

حيث يؤمن المشروع مياه الشرب لأهالي قرى الرشيدة- سالة- بوسان- مشفى سالة- وقريتي شعف ورامي التي يزيد عدد سكانها مجتمعة على ٢٠ ألف نسمة.

ولفت شقير إلى أن المشروع الآخر وهو مشروع آبار الدياثة الذي يزود باقي القرى الحدودية في المنطقة الشرقية بمياه الشرب يتم حمايته وضمان تشغيله من موظفي المؤسسة من أبناء عشائر البادية هناك الذي يغذي بدوره ٧ قرى في المنطقة مؤكداً أن استمرار وجود التيار الكهربائي سيضمن عمليات الضخ ضمن البئر المستثمرة في مشروع آبار الرشيدة لعجز المؤسسة عن نقل وتأمين مجموعات توليد إلى المشروع في الوقت الراهن علما أن جميع القرى المذكورة يتم تأمين مياه الشرب إليها عن طريق صهاريج المؤسسة وحسب الإمكانات المتاحة إضافة إلى عمليات الضخ من محطة المشنف إلى المحطة المغذية لخزانات الضخ في تلك المنطقة.

تضم أسواق هال لشراء إنتاج الفلاحين

مجمعات تنموية في حمص واللاذقية وطرطوس

| الوطن

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن المجمعات التنموية عبارة عن نقط تنموية تضم خط فرز وتوضيب للخضار والفواكه ووحدات تبريد ومعمل كونسروة وصيدلية زراعية ومخبزاً، مشيراً إلى أن كل ما يحتاجه الفلاح سيجده ضمن هذه التجمعات التنموية والتي ستبلغ مساحة كل مجمع على الأقل ٢٥ ألف متر مربع كما سيضم مجموعة من الفعاليات الاقتصادية الخاصة بالفلاحين وسيضم أسواق هال خاصة لشراء المنتجات منهم.

جاء ذلك خلال نقاشه أمس مع مديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديري الزراعة في محافظات حمص واللاذقية وطرطوس كل على حدة لإقامة مجمعات تنموية في هذه المحافظات.

وقال الغربي: الهدف من هذه المجمعات تأمين وصول البضائع بالشكل السليم دون المرور عبر الحلقات الوسيطة ثم بيعها بشكل مباشر ضمن صالات السورية للتجارة، مضيفاً: إن الفلاحين سيجدون في هذه المجمعات التنموية كل ما يحتاجونه من أدوية زراعية وغيرها كما سيؤمن فرص عمل للفلاحين.

بدوره أشار محافظ حمص طلال البرازي إلى أهمية هذه المجمعات التنموية وضرورة الإسراع بإنجازها لما توفره من جهد وتكلفة على الفلاحين وتأمين وصول البضائع بالشكل السليم.

وأكد مدير زراعة حمص نزيه الرفاعي أن الاجتماع لمناقشة تأمين أراض لإقامة منشآت تنموية في حمص سواء في قرى طريز أو كفرام وفي جوسيه وفي منطقة ربلة مبيناً أنه تتم دراسة إمكانية تأمين أراضي أملاك دولة لإقامة مشاريع في المنطقة الشرقية في منطقة المخرم وعلى طريق حمص طرطوس نظراً لتوجه الوزارة لانتشار المجمعات التنموية على كل أراضي حمص.

بدوره أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص محمود الصليبي أن الهدف من الاجتماع وضع برنامج لإقامة مشاريع تنموية في محافظات حمص وطرطوس واللاذقية إذ سيقام فيها مجمعات تتضمن مراكز توضيب وتبريد وغيرها.

وأكد مدير فرع السورية للتجارة بحمص ياسر بلال أن السورية للتجارة سيكون لها دور في هذه المراكز التنموية من خلال إنشاء مجمعات خاصة بها للبيع المباشر إضافة إلى وحدات الخزن والتبريد وخطوط الفرز.

وبيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد نجم وجود ثلاثة عقارات مخصصة لإقامة هذه المجمعات في اللاذقية وأن الإجراءات في خواتيمها وسيتم قريباً البدء بالتنفيذ.

يشار إلى أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أعلن يوم الجمعة الفائت خلال لقائه المزارعين في قرية ربلة في ريف حمص الجنوبي الغربي أن خطة الوزارة للعام الحالي تتضمن بناء ١١ مركزاً تنموياً زراعياً بكلفة نحو مليار ليرة سورية للمركز الواحد.

> وصول البضائع إلى صالات السورية للتجارة دون حلقات وسيطة

مشروعات لحل مشكلة انقطاع المياه في اللاذقية

| اللاذقية – عبير سمير محمود

تتواصل معاناة أهالي بعض مناطق اللاذقية حول مسألة انقطاع المياه في ظل ارتفاع درجات الحرارة المتزامن مع التقنين الكهربائي، ووردت عدة شكاوى إلى «الوطن» تطالب عبرها الجهات المعنية بمعالجة الوضع المائي الصعب في مناطق المشاحير التحتاني في شارع بنغازي، وشارع ١٦ والزقزقانية وبعض أحياء قنينص، التي قال الأهالي: إن المياه تنقطع فيها لأيام متواصلة، الأمر الذي يزيد معاناتهم وخاصة في شهر الصيام واشتداد الحرارة، ما يضطرهم إلى شراء المياه من أصحاب الصهاريج الذين يستغلون حاجتهم ويرفعون الأسعار بشكل يومي.

وبيّن رئيس الوحدة الشمالية لمؤسسة مياه الشرب في اللاذقية المهندس شفيق مريم لـ«الوطن» أن هناك مشروعاً لتنفيذ خط جديد في منطقة المشاحير خلال الشهر الحالي، مؤكداً أن المشروع سيحل جميع مشكلات الأحياء في المنطقة.

كما أكد رئيس وحدة مياه سقوبين محسن المصري أن تبديل ساعات التقنين الكهربائي أثرت بشكل سلبي في واقع المياه في بعض مناطق وأحياء اللاذقية، مضيفاً: إن مؤسسة المياه تعمل جاهدة على تحسين الواقع المائي في المحافظة عبر تنفيذها عدة مشروعات خلال الفترة الحالية.

وبيّن المصري أنه يتم حالياً تنفيذ مشروع لحل مشكلة المياه في الزقزقانية وسيتم الانتهاء منه خلال الأسبوع الحالي، ليصار إلى تنفيذ مشروع تحسين الخطوط في شارع ١٦ خلف كازية سقوبين الذي يشهد اختناقات وضعفاً في الشبكة، ليتم حل المشكلة فيه بشكل جذري خلال الأسبوع القادم.

وأشار رئيس وحدة مياه سقوبين إلى أن المباشرة بتنفيذ الخطوط والشبكات الجديدة بدأت بحسب المناطق الأكثر فقراً بالمياه، مؤكداً العمل على تحسين الشبكات في مجمل مناطق اللاذقية.

تأهيل ٢٩ بئر ماء بـ٨٧٥ مليوناً في القنيطرة

| القنيطرة - الوطن

أنجزت مؤسسة مياه القنيطرة ضمن خطة إعادة الإعمار في المناطق التي تم تحريرها من العصابات الإرهابية المسلحة وعاد إليها الأهالي للاستقرار فيها تأهيل ٢٩ بئراً بقيمة تقديرية نحو ٨٧٥ مليوناً خلال العام الماضي والحالي.

وذكر مدير مؤسسة مياه القنيطرة أمين الشمالي أن الآبار التي تم تأهيلها ووضعها بالاستثمار كانت في تجمعات الذيابية ١٢ بئراً وبكلفة تقديرية نحو ٤٠٠ مليون، وفي البويضة ٣ آبار بكلفة ١٠٠ مليون، وفي سبينة ٧ آبار بقيمة ١٧٥ مليوناً، وفي تجمع حجيرة الجنوبي ٨ آبار والكلفة ٢٠٠ مليون، لافتاً إلى أن المؤسسة بدأت بتنفيذ عدد من المشروعات ضمن خطتها للعام الحالي لتحسين الشبكة ووصول المياه للمشتركين عن طريق رفدها بعدد من الآبار وتم انجاز خمس آبار على أرض محافظة القنيطرة وبالتجمعات في كل من حضر بقيمة ١٦ مليوناً وفي خان أرنبة ٢٢ مليوناً وفي الحلس ١٨ مليوناً وفي تجمع عرطوز الظهرة ٢٤ مليوناً والبحدلية ٢٤ مليوناً.

وأوضح الشمالي أن الآبار قيد الإنجاز حالياً هما بئران في جديدة عرطوز الفضل بقيمة ٢٩ مليوناً وفي عرطوز الظهرة بكلفة ٢٤ مليوناً، إضافة إلى استبدال شبكة مياه في تجمع جديدة عرطوز الفضل بطول ٩,٥ كم وبأقطار وقياسات مختلفة وبكلفة بلغت ٤٤ مليون ليرة سورية وكذلك تنفيذ خطوط ضخ في بلدة خان أرنبة وبطول ٢٣٠٠ م وبكلفة ٢٤ مليوناً.

أما الآبار التي تقوم المؤسسة بتجهيزها فهي سبعة في تجمعات البحدلية (٢٥ مليوناً) وفي حجيرة (٢٥ مليوناً) وفي عرطوز الظهرة جانب المدرسة (٢٢ مليوناً) وفي خان أرنبة / حي شكارة / (٢٤ مليوناً) وفي حضر (١٨ مليوناً) وفي جديدة عرطوز الفضل / كرم الزيتون / بقيمة (٢٤ مليوناً) وأخيراً في تجمع مخيم الوافدين (البطيحة) بقيمة (٢٣ مليوناً).

ولفت مدير مؤسسة مياه القنيطرة إلى الخطة الإسعافية التي أقرتها وزارة الموارد المائية والمتضمنة حفر ١٤ بئراً على أرض المحافظة، وفي تجمعات النازحين في ريف دمشق كانت حصة المؤسسة تسع آبار على حين حصة مديرية المارد المائية خمس آبار وسيم الإعلان عنها قريباً.

المرضى النفسيون «العيب» يمنعهم مراجعة الطبيب

| درعا- الوطن

بات عاديا أن تشاهد أشخاصا يمشون في الطريق فرادي وهم إما يحدثون أنفسهم أو يضحكون أو حتى تدمع عيونهم، كما أصبح من غير المستغرب ألا يستهجن أغلبيتنا مثل هذه الحالات لأنها قد تحصل مع أحدنا أو حصلت فعلا، والسبب في كل ذلك لا يحتاج إلى عناء في تبيانه فالحرب الظالمة التي تشن على بلادنا خلفت العديد من الآثار والمشكلات النفسية التي اشتملت على جميع شرائح المجتمع بفئاته العمرية المختلفة، وكثيرا ما تدور أحاديث عن انتشار حالات الخوف والقلق والانعزال والعداء والكوابيس والتبول اللا إرادي.

وأشارت بحرج إحدى السيدات اللواتي تمت مصادفتهن عند العيادة النفسية والعصبية بمجمع العيادات الشاملة في درعا أن إحدى قريباتها مصابة بالاكتئاب وتفاقم وضعها كثيراً ضمن الأحداث وهي تعاني من عدم مقدرتها على التكيف مع محيطها والظروف الراهنة الصعبة، كما أنها كانت تمتنع عن مراجعة العيادة النفسية وبعد جهد جهيد حضرت طالبة عدم الكشف عن حالتها لأحد، مضيفة: إنها عندما تستخدم الدواء الموصوف من الطبيب المختص تتحسن لفترة ثم تنتكس عندما تشتد وتيرة الحرب، وروى شخص آخر عن وجود جار له مصاب بالفصام ولأنه يرفض الذهاب إلى الطبيب لأخذ الدواء اللازم حالته دون تحسن، بينما ذكر غيرهما أن ابنه في الصف الرابع من مرحلة التعليم الأساسي أصيب بسلس بولي نتيجة الخوف والقلق نتيجة لسقوط القذائف في محيطه.

لدى البحث عن مؤشرات ومعطيات تبين واقع الحالات النفسية المرضية السائدة في الظروف الراهنة زارت «الوطن» العيادة النفسية والعصبية في مجمع العيادات الشاملة في مدينة درعا وأكد أخصائي الأمراض النفسية الدكتور أحمد خالد كثرة الحالات المصابة بنوبات الاختلاج والاكتئاب والقلق والهوس وغيرها من المشكلات النفسية العصبية المختلفة التي توجد عند جميع الفئات العمرية وخاصة منهم الأطفال والنساء.

وبين خالد أن سجل العيادة يحصي يوميا نحو ١٦ مراجعاً، لافتا إلى أن مثل هذه الحالات موجودة في الظروف الطبيعية لكن بنسب قليلة، أما في ظل الحروب والأزمات فإنها تزداد وتتفاقم نتيجة الخوف والهلع والاضطرابات النفسية والعصبية وغيرها التي لا يستطيع بعض أفراد المجتمع التكيف معها أو استيعابها وتحملها، والأسوأ من ذلك امتناع الكثيرين منهم عن مراجعة الطبيب المختص لوجود الاعتقاد السائد عن جهل بأن ذلك عيب ويسيء للشخص اجتماعيا، علما أن هذه الحالات هي حالات مرضية مثلها مثل غيرها من باقي الأمراض العضوية ولها علاجها، وينبغي عدم الاستمرار على هذا الحال لأنه يعني استمرار الحالة المرضية بل تفاقمها.

تجدر الإشارة إلى أن مصادر متدربة على الدعم النفسي نصحت بضرورة التخلص من عامل الخجل لتلقي العلاج المناسب، بالتوازي مع تفعيل أنشطة الدعم النفسي من المنظمات والجهات العاملة في الشأن الإغاثي، وتفعيل الدور شبه الغائب للإرشاد النفسي والاجتماعي في القطاع التربوي وتنفيذ أنشطة تولد لدى الطفل الشعور بالطمأنينة وتعريفه بأن هناك من يعمل على حمايتنا، وكذلك بعث الأمل لديه بأن الأزمة التي نعيش مقبلة على الانتهاء قريباً لتعود الحياة إلى طبيعتها.

أهالي الذيابية يطلبون الإسراع في تأهيل منازلهم

| الوطن

طالب أهالي تجمع الذيابية للنازحين بريف دمشق بالإسراع في إعادة تأهيل منازلهم التي تعرضت للتدمير والتخريب جراء اعتداءات العصابات الإرهابية المسلحة واستكمال إزالة الأنقاض من باقي أحياء وشوارع التجمع مؤكدين ضرورة تأمين خزانات لمياه الشرب وتأمين صهريج لإطفاء الحرائق وإجراء الصيانة الدورية على خطوط شبكة المياه وتقديم السلل والمساعدات الإغاثية من فرع الهلال الأحمر العربي السوري بالقنيطرة وزيادة كميات أدوية الأمراض المزمنة ورش المبيدات لمكافحة الحشرات.

وأكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن المحافظة تبذل قصارى جهدها لتأمين الخدمات للمواطنين الذين عادوا إلى منازلهم لتعزيز صمودهم ومقومات عيشهم داعياً مؤسسة مياه الشرب إلى العمل على تأمين مركز لوحدة المياه وتوفير صهريج للمياه على أرض التجمع.

وطلب عبد القادر من صحة القنيطرة زيادة الاهتمام بالواقع الصحي في التجمع لافتاً إلى أن المحافظة تعمل على استكمال إزالة الأنقاض والردميات من خلال إرسال آليات النظافة الخاصة بالعمل بشكل دوري مبيناً أن المحافظة تعمل على توزيع الآليات على كل التجمعات بشكل دوري بما يساعد الوحدات الإدارية على استكمال البنى التحتية.

بدوره بين مدير صحة القنيطرة عوض العلي أن المديرية وزعت أدوية الأمراض المزمنة خلال الربع الأول من العام الجاري ويتم استكمال توزيع هذه الأدوية بشكل دوري مبيناً أن المديرية ستعمل على تأمين طبيب إضافي للمركز الصحي في التجمع ليصبح العمل فيه على ورديتين صباحية ومسائية.

وأوضح مدير مؤسسة مياه الشرب أمين الشمالي أن واقع مياه الشرب في تجمع الذيابية جيد واعدا بتأمين مقطورة أو صهريج للمياه في التجمع.